

وافق مجلس الأمة في جلسته الخاصة أمس على قانون العلم الوطني الذي يقضي بالسجن 5 سنوات أو الغرامة 3000 دينار أو إحدى هاتين العقوبتين لكل من يمتن العلم الوطني، حيث تم إقرار القانون في المداولة الأولى وأجلت الثانية للتعديل على مواد القانون بعد اعتراض الحكومة. وخلال الجلسة انتقد النواب التصريحات المحرصة على الجهاد والتسليح لمواجهة النظام في سورية حيث فوض المجلس الرئيس علي الراشد في إصدار بيان سياسي لنبذ أشكال التطرف وحماية اللحمة الوطنية والابتعاد عن الفتنة الطائفية. واثناء الجلسة طلبت الحكومة سحب القانون الخاص بجوازات السفر. واحال مجلس الأمة إلى الحكومة 5 اتفاقيات أبرمت بين الكويت وبعض الدول كما أقر المداولة الأولى لدور الحضانة الخاصة. ووافق على التعديلات على قانون تنظيم الإعلان عن المواد المتعلقة بصحة بمداولتيه الاولى والثانية واحاله للحكومة، وفيما يلي التفاصيل:

كتب: سامح عبد الحفيظ - رشيد الفهم - سلطان العبدان - خالد الشكري

السجن أو الغرامة المالية لمن يمتن العلم الوطني.. مداولة أولى

القوانين قديمة ومر عليها أكثر من مجلس، نحن نلاحظ إعلانات في الصحف حول المواد المتعلقة بالصحة من حيث كمال الأجسام والتخسيس وهي كلها مضرّة بالصحة وحدثت وفيات كثيرة للشباب الكويتي وراحوا ضحية هذه المواد والحبوب، فالقانون ينظم تشديد العقوبة على الصحف والقنوات العلنية، وعدم المتاجرة الرخيصة بالأدوية المنتشرة بطريقة غير صحية وسليمة، وغير متوافقة مع المعايير الصحية.

وجرى التصويت نداء بالاسم على المداولة الثانية والاستثناء على قانون تنظيم المواد المتعلقة بالصحة وكانت النتيجة كالتالي:

موافقة 43، عدم موافقة 0، امتناع 0، الحضور 43، موافقة 0، ويحال للحكومة.

المشروع بقانون بشأن دور الحضانة الخاصة

● هاني شمس (المقرر):

هذا القانون من مجلس 2009 وهو 12 مادة تنظم موضوع الحضانات الخاصة ونأمل التصويت عليه وجرى التصويت على المداولة الأولى الخاصة بتنظيم دور الحضانة الخاصة وكانت النتيجة كالتالي:

موافقة 39، عدم موافقة 0، امتناع 0، الحضور 36، موافقة على المداولة الأولى.

● قانون تعديل أحكام التعليم الإلزامي.

● خالد الشليمي (المقرر): اللجنة تقدم تقريرها عن قانون التعليم الإلزامي لمعالجة السلبات في تطبيق القانون 11 على 1965.

● وزير التربية د.نايف الحرف: هذا القانون تمت مناقشته في 2009 ورؤية وزارة التربية تتفق مع رأي اللجنة، وأيضا استدال الأسماء من وزارة التربية والتعليم الى وزارة التربية واسم ناظر المدرسة الى مدير المدرسة، وترجو إقراره.

● عبدالله المعيوف: التقرير لم يتعرض للدارسين بالخارج، والعلّة اليوم ليست في القوانين، ولكن العلة في الممارسة إنما التعليم ليس جيدا، وهناك تضخم في المناهج، الجامعات تعاني من ضحالة المعلومات عن الطلبة،



الرئيس علي الراشد ونائبه مبارك الخرينج وأمين السر كامل العوضي وخالد العدة على المنصة

● صباح الخالد: نشكر رئيس أعضاء اللجنة الخارجية على جهودهم في دراسة الاتفاقيات واعتمادها والعمل الذي يقوم به المجلس خلال الأشهر الماضية واعتماد الاتفاقيات التي كانت متاخرة أعطانا مرونة ويسرا في تعاملنا مع المجتمع الدولي من خلال احترام الكويت للاتفاقيات فكل الشكر الجزيل لمجلسكم الموقر.

قانون تنظيم الإعلان عن المواد المتعلقة بالصحة

● صالح عاشور: هذه



صفاء الهاشم

من البعثات الدبلوماسية رئيساً أعضاء اللجنة الخارجية على جهودهم في دراسة الاتفاقيات واعتمادها والعمل الذي يقوم به المجلس خلال الأشهر الماضية واعتماد الاتفاقيات التي كانت متاخرة أعطانا مرونة ويسرا في تعاملنا مع المجتمع الدولي من خلال احترام الكويت للاتفاقيات فكل الشكر الجزيل لمجلسكم الموقر.

● علي الراشد: هل يوافق المجلس على تثبيت

وجرى التصويت نداء بالاسم على الاتفاقيات وكانت النتيجة كالتالي:

موافقة 43، الحضور 43، موافقة وتحال للحكومة

من الحكومة عن مواطن حقير يطالب بنجر 10 من الشيعة، وتحية مني لإخواني الشيعة على ما سويته هذاكتور بدرس لأجيال ويحرض أجيالا، هذه نصرا أخواننا السوريين ضد النظام السوري أبدا، ويجب لماذا سأكتة د.رولا دشتي؟! ● علي الراشد: عندنا اتفاقيات هل توافقون على التصويت عليهم نصويتا واحدا؟

● صالح عاشور: هذه اتفاقيات نطمية تجارية عن منع التهرب التجاري والأزدواج الضريبي، وبشأن الإعفاء

هذا الدور فلعينا كمجلس أن تقوم بدورها. ● علي الراشد: إذا فتحنا المجال فلن ننتهي وإذا فوضتوني فمصادر بيانا وننتهي من هذا الموضوع. ● خليل عبدالله: هناك قوانين صدرت من هذا المجلس لحفظ الكويت، وعلينا أن نطبق لمواجهة كل من يبحث بأمن الكويت. ● خالد العدة: ما يجري في سورية يدمي القلب والتدخلات التي تحدث.. فالنظام السوري لا يمثل أي أحد، فلا يمثل سنة ولا شيعة، والشعب الكويتي

أحمد الملسفي: أقترح أن تفوض كرئيس المجلس لإصدار بيان للتأكيد على عدم الغوص في الساحة السياسية ونبذ كل أشكال التطرف بما يتفق مع نصوص القانون وحماية وحدتنا الوطنية. ● عبدالله المعيوف: نحن نستغرب التصريح الصادر أمس حول سورية ونؤيد أن تتحرك الحكومة لو أمثل هذه القضايا لو أم الكراهية. ● نبيل الفضل: أوجه خطابي للحكومة، فهي السبب في عدم تطبيق القانون وتراخي الوزراء، حتى تفشي خطاب الكراهية ونشر ثقافة الإرهاب، وهناك من تحدث عن تهيز مقاتلين، فأين الحكومة؟! هذا التراخي سيزيد من هذا الخطاب، لابد أن يفقد المجلس عملية الاستنكار وإصدار بيان، نرفض من عيال الكويت لسورية، دز عيالكم أنتم وأين الحكومة عن شافي العجمي؟! أين هي عن فلاح الصواغ الذي قال انه جمع مليوناً؟! هذا النهج سكلفنا دعاء دول، فإذا فشلت الحكومة في

المعيوف: قانون

التعليم الإلزامي لم يتعرض للدارسين

في الخارج



الزلزلة: الدروس

الخصوصية والتعليم

في البيت من

أخطر الأمور



د.رولا دشتي والشيوخ صباح الخالد والشخص أحمد الخالد

الصانع: منظومة التشريعات الإلكترونية ضرورة لتحقيق التطوير والنهضة

بتسخير جميع الامكانيات المتاحة لعقد المؤتمر وخروجه بالصورة اللائقة المشرفة، كما لا يفوتني توجيه الشكر والتقدير لسمو رئيس مجلس الوزراء ولأصحاب المعالي الوزراء وأخص بالشكر الشيخ سلمان الحمود وزير الاعلام ووزير الشباب على ما وجدت منهم جميعا من تأييد ودعم للمؤتمر وفاعلياته يمثل التكريس الحقيقي لتكاتف السلطات وتعاونها بعيد عن الأغراض الا خدمة الوطن وخدمة المواطنين، كما اتوجه بخالص شكري الى جميع الاخوة والاخوات أعضاء مجلس الأمة الذين شاطروني الفكرة وأبدوا الاستعداد والتعاون لخروج المشروع الى النور، والشكر موصول لفريق العمل الذي حمل على عاتقه تنظيم المؤتمر وتنظيم فاعلياته وتهيئة البيئة التنظيمية المناسبة التي اخرجته بتلك الصورة المشرفة، كما اشكر كل من ساهم بجهده وأفكاره ورؤاه في فاعليات المؤتمر وأثراته بعصارة تجاربهم وخبراتهم في هذا المجال، وكل من ساهم بجهده في اخراج المنظومة التشريعية الالكترونية على هذا الوجه المشرف للكويت ولأبنائها الخالصين واله أسأل ان يكون هذا العمل في ميزان حسنات الجميع وان يكون عطاء ووفاء للكويت التي انعمت علينا بالكثير، وللعلم فقد تم اقرار القانون في المداولة الاولى. وفق لله الجميع وسدد خطاهم نحو رفعة وارتقاء هذا الوطن العزيز.

التشغيلية بنك برقان. وم. نادر معرفي - مدير عام المركز الاقليمي لتطوير البرمجيات التعليمية. وعبدالله العجمي مدير عام شركة KENT. وطارق الراشد - مدير ادارة تطوير النظم في الهيئة العامة للمعلومات المدنية. وهدى الصوان - المستشار المساعد بإدارة الفتوى والتشريع. ودلال المطر - جامعة الكويت. ومنار الحشاش - أمين عام جائزة الكويت الالكترونية بمؤسسة الكويت للتقدم العلمي. والمستشار محمد مراد - مجلس الأمة. والمستشار كمال قرني - مجلس الأمة. والتقوا بأعضاء اللجنة التشريعية والقانونية حيث جرت مناقشات طويلة ومثمرة لما توصلوا اليه من نتائج وتوصيات خلص اليها المؤتمر على مدار ما يزيد على 5 ساعات متواصلة توجت بتضمين المشروع المقترح للمعاملات الالكترونية التوصيات التي وافقت عليها اللجنة القانونية والتشريعية وتم التصويت عليها من اللجنة بجلسته 2013/6/11 وأدرج المشروع على جدول أعمال المجلس في جلسته المعقودة يوم الأربعاء الموافق 2013/6/12. ولا يسعني الا ان اتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان لرئيس مجلس الأمة علي فهد الراشد الذي كان داعما رئيسيا لفكرة المؤتمر ولم يبخل بجهده أو يرضن

اقرار منظومة تشريعية متكاملة تتميز بالإطار القانوني الواضح الملم بالموضوع من جميع جوانبه وتساير أحدث ما توصلت اليه التجارب والتشريعات الالكترونية الحديثة لدى الدول التي سبقت في هذا المجال. ولقد اذلت في حساباني الرغبة السامية لصاحب السمو الامير حفظه الله ورعاه وتأكيداته بأن تؤخذ نتائج وتوصيات المؤتمر على محمل من العمل الجاد وان تجد صداها في مخرجات مقترحات القوانين الخاصة بالمنظومة التشريعية الالكترونية، اي باعتبار تلك النتائج والتوصيات تعبيراً حقيقياً عن آمال وتطلعات ورؤى السلطات الثلاث وأبناء الوطن. فكان حرصي وحرص المجلس رئاسة واعضاء وخاصة الاخوة بلجنة الشؤون التشريعية والقانونية على الدراسة المتأنية لنتائج وتوصيات المؤتمر والحرص على الالتقاء بالخبراء والمتخصصين الذين شاركوا في المؤتمر ولجانته وساهموا في اقتراح واعاد التوصيات، وبالفعل تمت دعوة المعنيين وعقد لقاء بتاريخ 2013/6/11 حضره كل من السادة: عصام العصيمي - مدير الادارة القانونية لمجلس الأمة ورئيس اللجنة التنفيذية. ودحيدر بهبهاني - عضو هيئة التدريس بجامعة الكويت. ود.زهير العباد - مستشار وزير الاعلام. ود.عبدالعزیز التركي - رئيس المخاطر

المختصين والاكاديميين وغير الاكاديميين المهتمين بموضوع المؤتمر. كما يتبع مجالا واسعا لتغطية موضوع المؤتمر ومناقشة جميع جوانبه المترابطة مع موضوعه، كما انه يوفر ارضا خصبة تتيح المناخ العلمي للنقاش ويكرس تعاون السلطات جميعا ومشاركة افراد المجتمع ليصلوا معا الى نتائج تحقق طموحات الجميع. وبالفعل ظهر ذلك جليا اثناء مناقشة فكرة المؤتمر التي لاقت اهتماما وحرصا بالغا من جانب السلطتين التنفيذية والقضائية. وكما كان مبلغ سعادتني حين بلغت باهتمام صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد حفظه الله ورعاه بفكرة المؤتمر ورغبته السامية في رعاية فاعلياته وحرص سموه على مشاركة الجميع لتحقيق الرؤية المتكاملة للمنظومة واهتمام سموه البالغ بضرورة العمل الجاد لقرار المنظومة الوطنية المتكاملة للتشريعات الالكترونية باعتبارها قضية وطنية يجب المضي قدما نحو تحقيقها. لقد كانت رغبة سموه السامية داعفا لتسارع جهود الجميع وحرصهم على عقد المؤتمر والمشاركة فيه وبفضل الله وتوفيقه وبجهود الجميع من المنظمين والمشاركين عقد المؤتمر وبدأت فاعلياته يومي 9 و 10 من يونيو الجاري في مناخ علمي راق توج بنجاح مشهود ونتائج وتوصيات قيمة من شأنها

أصدر النائب يعقوب الصانع بيانا جاء فيه: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد الخلق خاتم المرسلين سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وأصحابه اجمعين، يقولون ان حقائق اليوم هي احلام الامس، وكان طموحي الشخصي بحكم تخصصي واهتماماتي القانونية أن ارى في دولة الكويت منظومة وطنية حديثة للتشريعات الالكترونية، بعد ان اصبحت الحاجة اليها ضرورة ملحة لمسايرة ما فرضته ثورة المعلومات والتكنولوجيا والتي اصبحت سمة من سمات عصرنا الحالي واصبح استخدام وسائل الاتصال المعلوماتية ضرورة من ضرورات الحياة اليومية. وشاء الله ان يهيئ لي سبيل تحقيق الحلم بأن شرفت بعضوية مجلس الأمة الموقر الحالي والذي تميز وعرف بأنه مجلس الانجازات والعمل الجاد، ووجدت ان حلمي بالمنظومة هو حلم وتطلعات جميع السادة اعضاء المجلس ورغبتهم الصادقة دون توان او جدل او ممانعات في ان تقر المنظومة التشريعية الالكترونية التي تاخر اقرارها كثيرا رغم انها ضرورة من ضرورات التطوير والنهضة. من هنا تولدت فكرة عقد المؤتمر الوطني للتشريعات الالكترونية باعتبار المؤتمر هو من كثر المنصات العلمية انتشارا في العرف الاكاديمي، ويسمح باجتماع اكبر عدد من



نبيل الفضل



نایف الجرف



عدنان عبدالصمد



فیصل الدویسان

أحال إلى الحكومة 5 اتفاقيات بين الكويت وبعض الدول

المجلس يقرّ التعديلات على قانون تنظيم الإعلان عن المواد المتعلقة بالصحة



ناصر الشمري والشيخ أحمد الخالد وطاهر الفيكلاري وكامل العوضي



دخيل عبدالله



صالح عاشور وطاهر الفيكلاري والشيخ صباح الخالد

حكما والوزير لم يحرك ساكنا تجاهها، هذه المدرسة تحاول زرع أفكار هدامة. أحمد المليفي: لا يمكن الفصل بين الحديث عن التعليم الايجابي وبين اهدافه ومخرجاته، فينبغي ان تكون هناك خطة واستراتيجية للتعليم، وعدم الاستقرار السياسي هو جزء من المشكلة، المخرجات التعليمية لم تخرج لنا انسانا محاورا، ومسؤولية التعليم مسؤولية وطن.

الحجرف: المدرس الذي سيقيم بإعطاء الدروس الخصوصية سنقوم بإنهاء عمله

عبدالصمد: ضرورة أن تكون هناك عملية تطوير مستمرة للمناهج

القلاف: تشكيل لجنة لبحث أسباب لجوء الطلبة

لجنة لبحث أسباب لجوء الطلبة للدروس الخصوصية

عبدالله المعيوف: وقف

كفيع خلق مواطننا صالحا عن طريق التعليم الايجابي، لماذا مخرجات التعليم الاجنبي افضل من مخرجات التعليم الحكومي، دور المعلم ينبغي التركيز عليه لخلق مواطننا صالحا، صفقة على وجه كل مدرس غير شريف قاعد يحرض على تقويض نظام الحكم كالمدرسة التي لديها 12

لانه ليست هناك مكافآت للمدرسين وامتحانات، هناك بعض المدرسين يحتاجون الى دروس خصوصية لان المناهج جديدة عليهم، فنحن بحاجة الى احتواء جميع شرائح المجتمع في مناهج الوحدة الوطنية والتربية الاسلامية. صفاء الهاشم: القانون لا يجب ان يكون جامدا،



أحمد لاري وعدنان عبدالصمد وكامل العوضي

لجوء الطلبة الى الدروس الخصوصية. فيصل الدويسان: عندما نتحدث عن التربية فلهب ظهر وزير التربية بسياسات النقد ولكن هذه المرة سأتجه منهجا جديدا وهناك مدرسة في الشويخ راقية جدا، وعليه فلماذا يحتاج الطلبة الى الدروس الخصوصية.

وردا على سؤال حول ما قصده بعبارة «كل عام وأنتم بخير» التي اختتم بها الجلسة، قال لكل ما أعنيه اننا انهيانا جدول الاعمال العادي، وأنا سنتنقل بدءا من الجلسة المقبلة الى مناقشة الميزانيات، لذلك وجهت هذه العبارة لزملائي لأشكرهم على ما حققوه من انجازات قياسية، وشدد وعن احتمال مد دور الانقاذ الجاري، ذكر الراشد

في بعض المدارس فهناك مدارس مهجورة وهذا ما ادى الى التكدس في مدارس اخرى، وكذلك لا بد من خلق عملية النقل العام للمدارس وكانت رائدة في الكويت. حسين القلاف: وزير التربية رجل ذو ثقة وقدمنا له معاملة واحدة ورفضها لكن هو صاحب جهد واضح، خبرات

جهد رئيس مجلس الأمة علي الراشد فتأوله باستمرار مجلس الأمة وإكماله دورته، مؤكدا أن ترقب حكم المحكمة الدستورية الأحد المقبل لا يعني أن «نصف أبوابنا ونقعد بدون شغل». وأضاف في دردشة مع صحافيين عقب الجلسة «إننا سنقبل حكم المحكمة الدستورية أيا كان، وماكو إلا الخير وأنا متفائل والأمور إن شاء الله طيبة».



سيد حسين القلاف ونواف الفزيع ونبيل الفضل وودولا دشتي

لأن الهدف هو التعليم والحفظ والنجاح، بعيدا عن التربية. د. يوسف الزلزلة: أشير الى قضية خطيرة في التعليم في الكويت، من أخطر الأمور على التعليم هي الدروس الخصوصية والتعليم في البيت، نحن أمام تعليم خاطئ، ولا يوجد توجه من التربية لدراسة هذه التجربة الخطيرة، ويجب أن يكون من ضمن خطة الوزارة الانتهاء من هذه الجريمة.

وزير التربية: نحن الآن لدينا نظام تعليمي وهو التعليم بالبيت وهو خطير، وأعلننا مرارا أن المدرس الذي سيقيم بدروس خصوصية سيتم إنهاء عمله، ووقعنا عقد إنشاء قناة تربوية تثبت على مدار الساعة كل المناهج التي تدرس في المدارس، وبالتالي الطلبة ليسوا بحاجة الى الدروس الخصوصية.

هذه مشكلة تواجه الجميع ولتتصافر جهود الوزارة مع الاسرة والشراكة الحقيقية بينهما لوضع هذه الامور على طاولة البحث وايجاد الحلول.

عبدان عبدالصمد: مفترض ان تخصص جلسة خاصة للحديث عن كل امور التعلم، ولا بد من تطوير المناهج وان تكون عملية تطويره مستمرة، ولا تحرك في هذا الاتجاه لوكالة العصر، ولفت عبدالصمد الى ان صيانة المدارس تواجه مجموعة من المشاكل وعلى الجهات المعنية الاسراع في معالجة مشكلة صيانة المدارس. وكذلك قضية تكديس الطلبة

عبدالصمد ضيف «المنصة» مساء غد السبت

- المشهد السياسي بعد صدور الحكم.
- العلاقة بين السلطين؟
- هل طغى الدور التشريعي على الدور الرقابي لهذا المجلس؟
- ازدياد حالة الاحتقان الطائفي في المجتمع.
- يذكر ان برنامج المنصة هو من تقديم الإعلامي عمار تقي وسيعاد به يوم الاحد الساعة 3.35 عصرا على شاشة قناة الكوت الفضائية.

المعيوف يسأل الحمد عن المهمات الرسمية لمدير عام الهيئة العامة للشباب

وجه النائب عبدالله المعيوف سؤالا برلمانيا الى وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمد جاء فيه: يرجى تزويدي بالاتي: بعدد المهمات الرسمية التي قام بها مدير عام الهيئة العامة للشباب والرياضة منذ 2012/1/1 وحتى تاريخه، وكذلك عدد المراقبين له وفترة المهمات الرسمية لكل منها على حدة، وما اذا كان هناك تمديد لهذه المهمات ارجو تزويدي بجميع البيانات لكل مهمة؟ وعدد العاملين في الهيئة العامة

التحالف الإسلامي الوطني: ندعو جميع الكويتيين إلى التكاتف والوحدة

أصدر التحالف الاسلامي الوطني بيانا جاء فيه: (واتقوا فتنة لا تصين الذين ظلموا منكم خاصة واعلموا أن الله شديد العقاب)، الذي تلقاه هذه الاحداث على ساحتنا المحلية والذي تسبب للاسف في احداث شرخ للاساس التي نشأ عليها مجتمعنا المعروف بتلاحمه وتجانسه وتكافئه، وتتواصل المحاولات اليائسة للذيل بنعمة الأمن والأمان التي جبل عليها مجتمعنا الذي يضم بين جنياته مختلف الاطياف والتوجهات، ولعل آخرها ما تفوه به ادهم من كلمات خرقاء وتهديدات جوفاء أثارت استياء عاما لدى جميع مكونات الشعب الكويتي، حيث ان هذه الممارسات الشاذة والمتطرفة تنم عن مرض وخطر يعاني منه من يحاول ترويجها في هذا المجتمع المسالم والرافض لكل اشكال التطرف من اي مصدر كان، وليلعب اصحاب الصوت النشاز وكل من تسول له نفسه التعرض لأي مكون من مكونات مجتمعنا ان لهذا الوطن رجالا اولا على انفسهم الذود عن حماه وعدم الانجرار وراء الفتنة، وان تعاملهم بالحكمة والعقل انما يهدف للحفاظ على مجتمعنا الامن والمسلم وتحصينه من شروخ الفتن التي لا تبقى ولا تذر. اننا في التحالف الاسلامي الوطني لندعو جميع الكويتيين للوحدة والتكاتف، وتقويت الفرصة على كل الطائفتين الذين لا يريدون خيرا لكويتنا الحبيبة، وندعو الجهات الرسمية الى تطبيق القانون على الجميع بحزم وعدالة ومساواة وبمسطرة واحدة، ولنعمل جاهدين على واد الفتن في مهدها لأن نارها مستحرق الأخضر واليابس ولن تستثنى احدا، ونوجه الدعوة لجميع القوى الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني للقيام بدورها للحفاظ على المكتسبات الوطنية وتعزيز الوحدة والاستقرار.

وختاما ندعو الله العلي القدير ان يحفظ هذا البلد آمنا وسائرا بلاد المسلمين، انه سميع مجيب.

(الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولو الألباب).

الخرافي لوزير الداخلية: نحن أمام منعطف خطير للعبث بالحريات بعد تعسف أحد المحققين باستخدام سلطته ضد مواطن

وجه النائب عادل الجارالله الخرافي حزمة من الأسئلة للنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود وذلك بسبب تعسف أحد محققي وزارة الداخلية بإجراءاته ضد أحد المواطنين في القضية رقم 2013/75 في مخراف القادسية وحبسه ومنع محاميه من مقابلاته، إضافة الى الخروج أثناء فترة عمله الرسمي ورفضه قراءة الشهود لأقوالهم وتهديدهم بإلغاء التحقيق بالرغم من تقديمه لشكوى ضد المتهم الرئيسي والذي من المفترض ان يتم معه التحقيق أو حبسه، مؤكدا ان اللواصطة دورا كبيرا بهذا الجانب والتي تعتبر من المخالفات الصارخة للقانون والتي تجعلنا نقف امام منعطف خطير للعبث بحريات وحقوق الأشخاص، بما لا يجوز المرور عليه أو معالجته كواقعة فردية اصابت مواطنا ساقه حظه العاثر للوقوع امام محقق تخلى عن الحيدة وأصول ممارسة الوظيفة التي يجب ان يكون أميناً عليها. وتتطلب ايضا ضرورة المعالجة التي تؤكد عدم تكرارها. لذلك يرجى إفادتي بما يلي:

- ما السند القانوني لقرار المحقق حجز الشاكي رغم اصابته وانه مجني عليه؟ هل موضوع الشكوى وأيا ما كان موقف الشاكي بعد من المخالفات التي سجلها المحقق فيها؟ أو تلك التي لا يجوز إخلاء سبيل الأطراف بضمان شخصي أو أشخاص لهم الحق في ذلك؟
- ما الأسباب التي أدت بالمحقق الى منع الشاكي من استماع شهود الواقعة لسماع أقوالهم، بما له من اثر ايجابي على تحصيل المحقق لصحيح

الوقائع المعروضة عليه؟

- هل يجوز للمحقق حجز الشاكي ومنع ضابط المخفر من الحصول على تقرير طبي بما لحقه من اصابات؟ وما اجراء الوزارة حياله في هذه الحالة؟
- من مصدر قرار حجز المواطن الشاكي وما سبب حجزه وحده دون الطرف الآخر بالدموى حيث ان القضية بها تبادل اتهام لكل منهما ولا يصح ان يحجز طرف دون الآخر دون سماع أقوال شهود كل طرف؟
- ما الاجراءات التي اتخذتها أو تتخذها الوزارة حيال ترك المحقق لعمله خلال الدوام الرسمي؟ بما يترتب عليه من إخلال بأداء العمل وتنظيم ادائه؟ وما الجزء في هذه الحالة؟
- هل قامت الوزارة بالتحقيق في شكوى المواطن التي قدمها محاميه ضد المحقق في موضوع الشكوى؟ وإذا كانت الاجابة بنعم؟ فما نتائج هذا التحقيق؟ وإذا كانت الاجابة بالنفي فما أسباب تقاعس الوزارة عن هذا الاجراء؟ وما الاجراءات التي تزمع اتخاذها حيال هذه المخالفات؟
- لما كان تصرف المحقق يعد إهدارا للعدالة والحيدة وتعسفا غير مبرر في استخدام السلطة القانونية الى غير غايتها، فما اجراءات الوزارة للعمل على تأكيد عدم تكرار مثل هذه المخالفات الصارخة من بعض القائميين بالتحقيق، بما يصاحبه من تداعيات ومخالفات؟ وعلى ان تكون الاجابة مشفوعة بما يتطلبه البيان من أوراق ومستندات.



سيد حسين القلاف



عدنان المطوع ودايف الجحرف



مصطفى الشمالي ونواف الفزيع



عبدالله المعيوف

الحكومة تؤكد أن اعتماد الاتفاقيات أعطى مرونة للدولة في التعامل مع المجتمع الدولي المجلس أقرّ المداولة الأولى لقانون دور الحضانة الخاصة



الشيخ محمد عبدالله وصفا الهاشم



مبارك الجدايد و خليل عبدالله ودمحمد الهيفي وعبدالله المعيوف



عدنان عبدالصمد ودمحمد الهيفي

غير مقبول والهدف من الرأية ليس التعظيم بل بيان مركز القيادة.

● محمد الجبري: ارجو الا يكون الحصار طائفيًا وهناك قانون من يريد ان يصوت فليصوت ومن لا يريد فلا يصوت.

● احمد المليفي: المادة 3 لا تحتاج لتعديل والنص واضح وضع العلم بالمناسبات وغيرها.

● خالد الشليمي «مقرر»: المادة الخامسة تنص على تحية العلم بشكل يومي والتعديل يريد ان يشمل المدارس الخاصة.

● معصومة المبارك: التعديل على المادة الخامسة لان هناك مدارس خاصة غير تابعة لوزارة التربية.

● سعدون حماد: اطالب باضافة الاطفاء لتحية العلم.

● نايف الجحرف: جميع المدارس اما تخضع لوزارة التربية او التعليم الخاص.

● خالد الشليمي: المادة التاسعة تنص على ان يعاقب بالحسب مدة لا تزيد عن ست شهور وغرامة كل من يرفع العلم على الابنية الخاصة.

● احمد المليفي: لدينا بعض الحالات الشاذة والشعب الكويتي يحترم ولا يقدر وتشديد العقوبة بالحسب لا اعتقد انه سليم لان الانسان يمكنه ان

الخاص.

● خالد الشليمي: النبي ﷺ لا يحب ان يقف الناس له، لماذا اذا تجبرون الناس على الوقوف، ويجب الا نصل مرحلة عند عدم الوقوف للعلم نسجن، هو امر غير مقبول، وان الموسيقى تحت «رجولي» والتعسف بهذه الامور ليس خرجة بل رداء تلبسه، علمي رمز بلدي وحب ووفاء لهذه الأرض الطاهرة والقانون واليغضاه وسفك الدماء والقتل والنحر وتحرض على النعرات الطائفية وتقسم المجتمع وتهدد امنه وكيانه ووحدته، فإننا في مجلس الأمة نستنكر جميع هذه الدعوات الضالة ونشجب بشدة هذه السلوكيات المتطرفة والدخيلة على مجتمعنا الأمن.

ان بلادنا الكويت لا تتحمل مثل هذا التصعيد الخطير الذي يهدد امن المواطنين ويزعزع استقرار الوطن، لذلك فإننا نطالب الحكومة القيام بدورها والنهوض بمسؤولياتها لواد هذه الفتنة قبل استفحالها، وان تضرب بعض القانون كل من يحاول تزويج خطاب الكراهية ويهدد نسيجنا الاجتماعي ويضرب لحمنا الوطنية في مقتل، اذ لم يسبق لأي متطاول ان بلغت فيه الجراة الى الحد الذي يهدد فيه جهارا نهارا بتجيش الآلاف من شباننا والزج فيهم الى التهلكة في قضايا خارجية لا دخل لمجتمعنا بها، كما لم يسبق ان

تحتزم وضع قانون للحد من هذا العبث بهذا العلم.

● حسين القلاف: لماذا نحتاج ان نشرع قانونا للعلم الوطني وهو أمر بديهى، وأنا اطالب معالجة الأمر معالجة حقيقية، ويجب ان يكون لوزارة الأوقاف موقف بإصدار الفتاوى.

صدر رئيس مجلس الأمة علي الراشد بيانا نيابة عن المجلس وبناء على تفويض من النواب جاء فيه: بسم الله الرحمن الرحيم (واتقوا فتنة لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة واعلموا ان الله شديد العقاب - الأنفال: 25).

كانت الكويت وما زالت بلدا يبنى بنفسه عن التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة، وهي في معظم الاحوال تقف على الحياد، بشكل يجعلها لا تتخلى عن واجباتها الانسانية تجاه الشعوب المكلومة والمتضررة، وفي الشأن السوري فإن للكويت موقفا سياسيا صريحا وواضحا تجاه ما يجري فيها من احداث، وقد ارتضينا جميعا ما قررتة الدبلوماسية الكويتية في هذا الشأن، وبالتالي لا يمكن لأي كان ان يخرج على هذه القرارات والمواقف او ان يهدد وحدة الوطن باطلاق التهديدات والتصريحات المعادية لأي من مكونات المجتمع الواحد.

ومع تفاهم الاوضاع في سورية، برز علينا من يحاول استغلال تلك الاحداث في التاجيع الطائفي، ونقل ساحة القتال الى مجتمعنا المسالم

ليس للعلم فقط بل للكيان ونظام ويجب الا يترك استغلال علم البلد لتسويق السلع، ومن يحتقر هذا العلم ينتقص من وطنيته وحيه للوطن.

● عادل الجارالله: الحديث عن العلم يعني الحديث عن الوطنية وضحية وتقديم وتطوع وحب لهذا الوطن، والعلم اشارة لحيثنا لوطننا وهناك من مات بحروب فقط من اجل الا ينزل هذا العلم.

● يوسف الزلزلة: نحن نتحدث عن رمز ليس بشيء جديد والرايات في السابق كانت رمزا، وعندها نرى علم الكويت مرتفعا على السفارات في الخارج نشعر بالارتياح وهذا ليس بالموضوع الهين والعقوبات مستحقة والقانون مستحق.

● صالح عاشور: الكل متفق على الدستور ومضامينه وتضيقه والمادة الخامسة للكويت من الدستور وكل دولة لها شواهد ورموز يجب ان نحترم.

● خالد العذوة: علم الكويت يمثل رمز الكويت وعزتها وهذا القانون لفتة جميلة ورائعة والأرواح تذود عن علم الكويت لرمزيتها.

● نبيل الفضل: طرات ثقافية جديدة مستوردة للكويت بكل صورها والمعلطات

مجلس الأمة: نشجب ونستنكر السلوكيات المتطرفة والدعوة إلى الكراهية والتأجيج الطائفي

الذي جبل منذ نشأته على التواد والتراحم بين اطيافه وجميع فئاته، ولأنه قد صدر من بعض المتورين عبارات صريحة تدعو إلى الكراهية واليغضاه وسفك الدماء والقتل والنحر وتحرض على النعرات الطائفية وتقسم المجتمع وتهدد امنه وكيانه ووحدته، فإننا في مجلس الأمة نستنكر جميع هذه الدعوات الضالة ونشجب بشدة هذه السلوكيات المتطرفة والدخيلة على مجتمعنا الأمن.

ان بلادنا الكويت لا تتحمل مثل هذا التصعيد الخطير الذي يهدد امن المواطنين ويزعزع استقرار الوطن، لذلك فإننا نطالب الحكومة القيام بدورها والنهوض بمسؤولياتها لواد هذه الفتنة قبل استفحالها، وان تضرب بعض القانون كل من يحاول تزويج خطاب الكراهية ويهدد نسيجنا الاجتماعي ويضرب لحمنا الوطنية في مقتل، اذ لم يسبق لأي متطاول ان بلغت فيه الجراة الى الحد الذي يهدد فيه جهارا نهارا بتجيش الآلاف من شباننا والزج فيهم الى التهلكة في قضايا خارجية لا دخل لمجتمعنا بها، كما لم يسبق ان

خلال المؤتمر الصحفي بقوى المعارضة في ديوانه أمس الأول السعدون: متمسكون بالدستور والحراك الشعبي مستمر

اعناقكم.

اسامة المناور بدوه قال ان الشعب الكويتي لن يتخلى عن الحد الأدنى من الدستور ولن نفرط بهذا الحق ونرفض بعضه ونرفض اي حكم يحسن مرسوم يغل ايدنا ولن نكون شركاء بهذه الجريمة وما يحصل هو البداية للتلاعب بمقدراتنا. ووجه عبداللطيف العميري رسالتين الاولى للمحكمة الدستورية ان المادة 71 واضحة والغاؤها يعتبر تعطيل مادة من مواد الدستور وبالتالي تعطيل الدستور. والرسالة الثانية للشعب ان تمادي الحكومة بهذا العبث ستدهور الامور ونفقد كثيرا من الامن والاستقرار. وبدوره قال ممثل ائتلاف المعارضة يوسف الشطي عندما نتحدث عن حكم المحكمة فإننا لم نتجاهل الاصلاح للوصول الى نظام برلماني متكامل وايضا لا

ننسى حق المواطنين بالتعبير السلمى المعارض وان هذه المطالب سوف تستمر وتحركنا المبادئ فحنن لا نثق بادارة الحكومة حاليا ونريد الشعب يدير نفسه بنفسه.

بدوره قال ممثل التيار التقدمي انور الفكر ان الحكومة كانت تقول ان مجلس الصوت الواحد سيحقق التنمية، ومنذ ذلك التاريخ لم نر سوى هدر للمال العام وتخبط، وهناك سبب رئيسي وراء هذا التخبط، وهو عدم وجود قدرة في ادارة البلد، واتضح ان الازمة سياسية، وليست «الصوت الواحد».

وتابع: اننا نؤكد انه لا سلطان على القضاء، فالمحكمة الدستورية، لها طبيعة خاصة، تختلف عن اي محكمة اخرى، وندعو ان يكون هناك اجتماع يوم الحكم، للبحث في كيفية التعامل مع الحكم الصادر ايا كان.

● فليح العازمي

موقفنا امام هذه المنظمات الدولية في ظل التراجع والتعسف من الحكومة وقمع الحريات، لدرجة ان مجلس الصوت الواحد الغي قانون المبلغ عن الفساد والتعدي على المال العام!

سنة، وهناك كليات وجسور ومستشفى جديد الى الآن في ظل حكومة تتباهى بمشاريع مجرد توقيع.

مشيرا الى ان البلاد يجب ان ترتقي للامام وان نوقف ذلك الهدر وارجاع التشريع الانتخابي، ونحن عشنا ظروفنا اقسى من ذلك، وتجمعنا في مؤتمر جده من اجل الكويت.

من جانبه قال النائب السابق محمد الخليفة: الشعب الكويتي قلق، وينتظر ان تنتهي الغمة، وستكون لنا وقفة، ايا كان شكل ومضمون حكم المحكمة الدستورية، ومحاولين ان نطفي النار التي توقد شيئا فشيئا، ونقول: يا ابناء الاسرة، الكويت امانة في



أحمد السعدون متوسلا خالد السلطان وعلي النقباسي ومحمد الخليفة واسامة الشاهين

السابقة تؤكد وتجزم بضرورة التمسك بالدستور، خاصة بعد الجلسة الأخيرة من مجلس «الصوت الواحد» الى خطورة المرحلة المقبلة في تفرد الحكومة بكل السلطات.

وزاد السعدون: لا يمكن الاستمرار في سرقة البلاد، وطرح ضرورة فرض الضرائب على المبيعات،

A فليح العازمي أجمعت قوى المعارضة في مؤتمر صحفي عقده في ديوان النائب السابق احمد السعدون مساء امس الاول على ضرورة الاستمرار في الحراك الشعبي لكل اطياف المعارضة، ما بعد صدور حكم المحكمة الدستورية الاحد المقبل، داعية الى الاستمرار في الاعتصام في ساحة البلدية، تضامنا مع «المغربين» واستمرار الندوات والحراك الشبابي معلنة عن عدم مشاركتها في انتخابات تجرى وفق مراسيم الضرورية.

وقال النائب السابق احمد السعدون: ان المعارضة سواء الحركة الدستورية أو التيار الوطني أو التيار التقدمي، تداعت لمناقشة القضية الاساسية، وهو ما ننظره يوم حكم المحكمة الدستورية، وهذا التأكيد وذاك التنبيه هما حراك شعبي يؤكدان اننا امام مفترق الطرق، فإما ان نكون متحدين، وان تكون



صفاء من الهاشم والشيخ أحمد الخالد



الشيخ محمد العبدالله



الشيخ صباح الخالد



د.رولا دشتي ومصطفى الشمالي

النواب انتقدوا التصريحات المحرزة على الجهاد والتسليح لمواجهة النظام في سورية

تفويض الرئيس بإصدار بيان لنبذ أشكال التطرف وحماية اللحمة الوطنية



جانب من جلسة أمس



أنس الصالح ودنايف الجرف



عادل الخرافي وعبدالله المعيوف والشيخ أحمد الخالد

في المداولة الأولى وباستطاعتنا إضافة أي مواد.

● خالد الشليمي: لماذا لم يعط القاصر حقه التقاضي عكس التقرير الموجود وهي درجة واحدة وليس درجتين كما نص الدستور.

● يعقوب الصانع: المادة لم تتغير كما هو في النص الأصلي ونتمنى أن تكون هناك تعديلات تصب في صالح الأحداث.

● يوسف الزلزلة: واضح أننا لن نتفق على هذا القانون فلنصوت على المداولة الأولى ويعدها تدرس اللجنة التعديلات.

المعيوف: الوقوف ليس للعلم بل للنظام ونرفض استغلاله في التسويق

على قانون الأحداث مرفوضة فلا يجوز المحاسبية بثلاثي ا لعقوبة وهو قاصر ولا يجوز أيضا ان نضاعف العقوبة على القاصر.

● يعقوب الصانع: في السابق أكثر عقوبة للأحداث هو 10 سنوات وأي تعديلات نحن

التعديلات.

وانتقل المجلس لمناقشة تقرير بشأن جوازات السفر.

● رولا دشتي: نطالب بإعادة التقرير إلى اللجنة.

وانتقل المجلس لمناقشة مشروع بقانون الأحداث.

● بدر البذالي: التعديلات

الصانع صحيح لأنها جرائم أمن الدولة.

● محمد العبدالله: لكي نحفظ وقت المجلس تتم إحالة كل المواضيع للجنة لنتنهي من تقاريرها قبل الميزانيات.

● عدنان عبدالصمد: يحال للجنة كل القانون بكل

● معصومة المبارك: هي فعلا عملية فكرية ولكنها مرتبطة بجريمة فعل وهناك فعل مرتبط بالاعتماد ذاته.

● يعقوب الصانع: هذه جريمة أمن دولة واضحة المعالم.

● علي العمير: كلام يعقوب

التقرير.

● علي الراشد: إذا ما عندكم مانع نخلسي القانون جلسة الثلاثاء القادم الخاصة بالميزانيات.

● أحمد المليفي: الجريمة قريبة من جرائم الفكر أكثر مما هي جريمة لجريمة الفعل.

يرتكب مثل تلك الأخطاء بشكل غير مقصود.

● حسين القلاف: لا نريد معالجة التطرف بتطرف وليس مطلوباً أن نصبح ملكيين أكثر من الملك.

● عبدالله التميمي: العلم شيء تاريخي وعملية التقليل من شأن العلم امر غير مقبول.

● خالد الشليمي: التعديل ينص على أن يعاقب كل من يخل عمداً يعلم الكويت او عدم الوقوف له بغرامة 5 آلاف دينار وهذه التعديل ينص على الغاء مادة الحبس، وهناك تعديل آخر بغرامة 100 دينار لوضع الإعلان على المباني والإعلانات.

● سلمان العمود: التعديل بدون الحبس نوع من اعطاء السبب لاختراق القانون.

● خلف ديمشقر: العقوبات يجب أن تكون رادعة.

● يعقوب الصانع: هل لهذه الدرجة علمنا رخيص؟ تمزيق العلم ويُدوسه برجله او حرقه نكتفي فقط بغرامة؟! هذا امر غير مقبول.

● علي العمير: لا نريد المبالغة بالعقوبة ونجعل القاضي يخرج بحديث يكون أمامه السنن أو البراءة.

● عدنان عبدالصمد: أنا خائف من أن يطلع القانون «معووق» أسهل طريقة إعادة القانون للجنة لأنها

في المداولة الأولى وباستطاعتنا إضافة أي مواد.

● خالد الشليمي: لماذا لم يعط القاصر حقه التقاضي عكس التقرير الموجود وهي درجة واحدة وليس درجتين كما نص الدستور.

● يعقوب الصانع: المادة لم تتغير كما هو في النص الأصلي ونتمنى أن تكون هناك تعديلات تصب في صالح الأحداث.

● يوسف الزلزلة: واضح أننا لن نتفق على هذا القانون فلنصوت على المداولة الأولى ويعدها تدرس اللجنة التعديلات.

● علي العمير: لا بد من تعديل القانون القديم وأنا مع القانون في مداولته الأولى.

● يعقوب الصانع: يوم الأحد الساعة العاشرة صباحاً نتشرف بحضوركم لإضافة أي تعديلات يراها النواب مناسبة.

● يعصوت المجلس على المداولة الأولى على قانون الأحداث فيوافق المجلس بموافقة 30 وعدم موافقة 4 وامتناع 3.

وانتقل المجلس لمناقشة قانون الأحوال الشخصية.

● يعقوب الصانع: تطلب تأجيله.

● الرئيس: نتمنى الحضور بسوم الثلاثاء المقبل وترفع الجلسة.

القلاف: يجب أن يكون لـ «الأوقاف» فتوى بشأن العلم الشليمي: التعسف والسجن لعدم الوقوف للعلم غير مقبول

وقال الفضل: من يرد ان يداقم عن السوريين فليأخذ جوازهم ونحن نشترى له تذكرة سفر و«ينفذ» ولكن لا يزج بابناء الناس وكفى ما يحدث هؤلاء لا يسيئون للشعب بل يسيئون للشعب الكويتي بأسره.

وأضاف الفضل: بدل ان يجلس بعضهم يصيح لحبته هنا فليذهب ويحارب في سورية بدلا من دفع أبناء الناس للقتال هناك.

وقال الفضل: كل واحد منهم «حاط ثلاث وأربع نساء في منزل» وعايش وكأنه احسن واحد ثم ينفلسف بالدعوة للجهاد في سورية، مخاطبا اياهم الا يوجد فيكم رجل واحد يذهب الى هناك ويجاهد.

من جهة أخرى، كشف الفضل ان هناك كشفا موقعا من العضو المنتدب بتعيين 30 موظفا، مشيرا الى انه يوجد هناك شك في تعيينه.

وقال الفضل اذا اتضح ان هذه التعيينات يقصد بها توريث الدولة كما عمل غيره فإنه سوف يدفع الثمن رغما عن انفه، ولن نمر هذه التعديلات إذا فيها اي خلل، وقال استحو على وجهيك جايمك وزير جديد يجب ان يتصرف ولا تضعوا الدولة في فخ.

يتمتعون مع ما يجري في سورية ومع الأبرياء الذين يقتلهم النظام او يقتلهم جبهة النصرة.

وقال لا أحد يزايد علينا في مشاعرنا الانسانية وهؤلاء لو كانت لديهم انسانية لما جمعوا الناس ليقاتلوا بعضهم بعضا وحولوا سورية للتدريب على القتل والتمثيل بالجنث وأحدهم يتباهى بأنه جمع 12 ألف مقاتل وتقول له ارسل 12 ألف مقاتل الى اسرائيل بدلا من سورية وخذك رجال ولا تتشرف على السوريين.

وأضاف الفضل: يجتمعون الأموال وينهبون بها الى سورية ولبى رجال يودي اهل او ولده للجهاد أو ابنته للجهاد النكاح، ولكنهم فقط يدعون الناس «والشره» موعليهم «الشره» على الدولة التي سكتت عنهم ولا تطبق القانون وتتاهون مع هذه الأشكال، مستائلا من الذي سيفكتنا دعاؤهم او مواقفهم المخاذلة عندما يحدث لنا شيء غذا وثلاثة ارباعهم سيهربون من الكويت اذا صارت هناك مشكلة، محملا وزير الداخلية مسؤولية السكوت والتراخي عن تطبيق القانون على الأشخاص الذين يهددون أمن الكويت.

حذر النائب نبيل الفضل الحكومة من التراخي في تطبيق القانون ضد من يثير الفتنة ويضر بالوحدة الوطنية. وكشف الفضل أن هناك 30 تعييناً أصدرها العضو المنتدب في القطاع النفطى، مؤكدا أن هذه التعيينات لن تمر إذا كانت مخالفة.

وقال الفضل في تصريح بمجلس الأمة: لقد دار حديث اليوم فيما يخص الوحدة الوطنية والاعتداء عليها وزج الكويت في قضايا تؤثر على امنها الوطني، لافتا الى ان الحكومة متراخية في تطبيق قوانين الوحدة الوطنية، ولم نسمع كلمة من وزير الداخلية أو وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أو وزارة الشؤون بشأن الأشخاص الذين يتحدثون عن قضايا قد تزجنا في مشاكل. وأضاف الفضل ان الجمعيات التعاونية أصبحت تتصرف وكأنها دول داخل الدولة وتتخذ قرارات بمقاطعة البضائع وكان الجمعيات هي املاك خاصة «وحلال ابوه» والغريب ان الدولة تقف ساكتة امام هذه التصرفات.

واستغرب الفضل التجمهر امام احدى السفارات وقال انه مخالف للقانون وهل يرضى هؤلاء ان

يتمتعون مع ما يجري في سورية ومع الأبرياء الذين يقتلهم النظام او يقتلهم جبهة النصرة.

وقال لا أحد يزايد علينا في مشاعرنا الانسانية وهؤلاء لو كانت لديهم انسانية لما جمعوا الناس ليقاتلوا بعضهم بعضا وحولوا سورية للتدريب على القتل والتمثيل بالجنث وأحدهم يتباهى بأنه جمع 12 ألف مقاتل وتقول له ارسل 12 ألف مقاتل الى اسرائيل بدلا من سورية وخذك رجال ولا تتشرف على السوريين.

وأضاف الفضل: يجتمعون الأموال وينهبون بها الى سورية ولبى رجال يودي اهل او ولده للجهاد أو ابنته للجهاد النكاح، ولكنهم فقط يدعون الناس «والشره» موعليهم «الشره» على الدولة التي سكتت عنهم ولا تطبق القانون وتتاهون مع هذه الأشكال، مستائلا من الذي سيفكتنا دعاؤهم او مواقفهم المخاذلة عندما يحدث لنا شيء غذا وثلاثة ارباعهم سيهربون من الكويت اذا صارت هناك مشكلة، محملا وزير الداخلية مسؤولية السكوت والتراخي عن تطبيق القانون على الأشخاص الذين يهددون أمن الكويت.

حذر النائب نبيل الفضل الحكومة من التراخي في تطبيق القانون ضد من يثير الفتنة ويضر بالوحدة الوطنية. وكشف الفضل أن هناك 30 تعييناً أصدرها العضو المنتدب في القطاع النفطى، مؤكدا أن هذه التعيينات لن تمر إذا كانت مخالفة.

وقال الفضل في تصريح بمجلس الأمة: لقد دار حديث اليوم فيما يخص الوحدة الوطنية والاعتداء عليها وزج الكويت في قضايا تؤثر على امنها الوطني، لافتا الى ان الحكومة متراخية في تطبيق قوانين الوحدة الوطنية، ولم نسمع كلمة من وزير الداخلية أو وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أو وزارة الشؤون بشأن الأشخاص الذين يتحدثون عن قضايا قد تزجنا في مشاكل. وأضاف الفضل ان الجمعيات التعاونية أصبحت تتصرف وكأنها دول داخل الدولة وتتخذ قرارات بمقاطعة البضائع وكان الجمعيات هي املاك خاصة «وحلال ابوه» والغريب ان الدولة تقف ساكتة امام هذه التصرفات.

واستغرب الفضل التجمهر امام احدى السفارات وقال انه مخالف للقانون وهل يرضى هؤلاء ان

يتمتعون مع ما يجري في سورية ومع الأبرياء الذين يقتلهم النظام او يقتلهم جبهة النصرة.

وقال لا أحد يزايد علينا في مشاعرنا الانسانية وهؤلاء لو كانت لديهم انسانية لما جمعوا الناس ليقاتلوا بعضهم بعضا وحولوا سورية للتدريب على القتل والتمثيل بالجنث وأحدهم يتباهى بأنه جمع 12 ألف مقاتل وتقول له ارسل 12 ألف مقاتل الى اسرائيل بدلا من سورية وخذك رجال ولا تتشرف على السوريين.

وأضاف الفضل: يجتمعون الأموال وينهبون بها الى سورية ولبى رجال يودي اهل او ولده للجهاد أو ابنته للجهاد النكاح، ولكنهم فقط يدعون الناس «والشره» موعليهم «الشره» على الدولة التي سكتت عنهم ولا تطبق القانون وتتاهون مع هذه الأشكال، مستائلا من الذي سيفكتنا دعاؤهم او مواقفهم المخاذلة عندما يحدث لنا شيء غذا وثلاثة ارباعهم سيهربون من الكويت اذا صارت هناك مشكلة، محملا وزير الداخلية مسؤولية السكوت والتراخي عن تطبيق القانون على الأشخاص الذين يهددون أمن الكويت.

الدويسان يسأل الحمود عن مناقصة تركيب نظام غير مرئي مع شركة إسرائيلية

وجه النائب فيصل الدويسان سؤالاً برلمانياً للنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود جاء فيه: قامت وزارة الداخلية بطرح مناقصة عامة لتوريد وتركيب نظام غير مرئي تحت الارض لكشف الاهداف التي تتجاوز خط الحدود بمسافة 70 كلم ضمن برنامج عمل الحكومة (الفصل التشريعي الثالث عشر) للادارة العامة لامن الحدود البرية بوزارة الدانة العالمية للتجارة العامة وشركة الدانة العالمية لشركة الدانة العالمية للمالية وللحجارة العامة والمقاولات ذ.م.م وكيل شركة Senstar Corp الكندية. وقد جاءنا كتاب من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية مصطفى الشمالي ردا على كتاب رئيس مجلس الامة رقم 3423 المؤرخ 17 مارس 2013 بوضع شركة Senstar Stellar Corp الذي تضمن رد المكتب الرئيسي لمقاطعة اسرائيل - الامانة العامة لجامعة الدول العربية حيث جاء في البند (ثالثا): «يتبين مما ورد اعلاه ان الشركة الكندية Senstar Stellar Corp كندية. مما يجعل هذه الشركات خاضعة لحكم المادة 134 من المبادئ العامة للمقايمة بشأن الميول الصهيونية». وقد جاء ضمن نفس كتاب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية كتاب مصدق من شركة Senstar Corp يفيد بان عنوانهم في كندا هو: 119 John Cavanaugh Driv Carp.On K O A110 T: 613-839-5572 وهو ذات عنوان شركة Senstar Stellar Corp.

لذا يرجى موافقتنا بالتالي: ما مال المناقصة المذكورة بعد ان تبين ان الشركة المنفذة للمشروع قد ثبت ملكيتها لشركة Magal الاسرائيلية حسب كتاب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية، وما الاجراءات القانونية التي تم اتخاذها بحق شركة الدانة العالمية للتجارة العامة والمقاولات بعد ان اعلنت انها وكيل شركة سنستار وبنا خالفت القانون رقم 1964/21 في شأن مقاطعة اسرائيل، وما مصير مناقصة اخرى ضمن نفس الخطة تمت ترسيبها على شركة الدانة العالمية للمقاولات بقيمة تناهز الخمسة ملايين دينار استكمالا لمشروع مراقبة الحدود.

البراك مستغرباً: على أي أساس تسعى الحكومة لإخراج العراق من الفصل السابع؟!

أمواله للساسة العراقيين اعتقاداً منها بأنها تحمي نفسها، مشيراً الى ان هذه السياسة صوّرتنا وكاننا نحن الجناة وليس المجني علينا في هذه العلاقة وكل ذلك لأنكم لا تلتفتون للوراء ولا تقرّأون التاريخ. وأكد البراك ان الحكومة الكويتية لو كانت تقرأ التاريخ لقدرت تضحيات الشعب الكويتي من أجل الحفاظ على شرعية الدولة والحكم ولأنها لا تلتفت للوراء فهي برئيس وزرائها لا تعرف أعداد الرفات الكويتية الموجودة بالعراق وكَم منها ورفات الكويت وذويهم وصحيح هناك من يقول أننا لو نصبنا أنفسنا قضاة للماضي لأضعنا المستقبل لكن في علاقتنا بالعراق ان لم نتمسك بالماضي لنحتمي المستقبل خاصة من جار لا يراعي الجيرة ولا يقدر موقف الكويت في حمايتهم والدفاع عنهم وانهاء حكم نظام باطش، ولولا الله ثم الأراضي الكويتية لما تخلص المالكي ورفاقه من هذا النظام وظلوا معارضة في الخارج بأوروبا وأميركا.

وتابع البراك «أقول للمبارك افعل ما تشاء بكرامة الكويتيين وأنت تخاطب حكومة المالكي الآن ووقع ما تشاء من اتفاقيات معها لأنك تعيش الآن في عهد مجلس من صنيعتك جنته به لتمرروا به مشاريعهم واتفاقياتكم ولا تلتفت للوراء ولكن عندما تعود السلطة الرقابية للشعب والدستور للامة فإننا لن نكون بحاجة للاتفانك للوراء او قراءتك للتاريخ».

أذهان العراقيين والمتمثلة في ان الكويت جزء من العراق ان يأتي اليوم رئيس مجلس الوزراء الكويتي جابر المبارك بعد زيارته .. ليقول أننا لن تلتفت للوراء في علاقتنا مع العراق وهو ان دل انما يدل على ان رئيس مجلس الوزراء والحكومات المتعاقبة لا يقرأون التاريخ ولا يتلفنون للوراء ولو استخدم كل ما تفاقمت مشاكلهم الداخلية.. وتابع البراك موجها حديثه للمبارك «لو كنت تلتفت للوراء في هذه العلاقة بين الكويت والعراق لعرفت جيدا انها لا تتطلب منا الا المزيد من الحذر لأن اطامعهم تاريخية ومن قبل عهد المالكي فمنذ أيام الملك غازي ومرورا بجميع الأنظمة المتعاقبة على حكم العراق الى عهد صدام الذي قام بجريمته الكبرى هم يختلفون في كل شيء الا انهم يتفقون على شيء واحد وهو ان الكويت جزء من العراق بما فهم عهد المالكي ومن سيخلفه لحكم العراق».

وأضاف البراك «نحن نعلم ان حدودنا ستضيع فقد وصل بهم الحال الى زرع رجال استخباراتهم وعصاباتهم عليها وقاموا بتفسير الحواجز فيها رغم ان

استغرب النائب السابق مسلم البراك عدم التفات سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك أو قراءة التاريخ في علاقتنا مع جمهورية العراق والحكومات المتعاقبة عليها والتي لم يقدر فيها حجم تضحيات الشعب الكويتي في الحفاظ على شرعية بلاده بعد التصريحات الأخيرة التي اطلقها أثناء زيارته لبغداد، مستائلا: على أي أساس استندت حكومة المبارك ونائبه وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد عندما أعلنوا السعي لإخراج العراق من الفصل السابع رغم عدم التزامها بالقرارات الدولية التي صدرت بعد عام 1990 وحماية الحدود الكويتية أو تسليم رفات الأسرى والمفقودين أو سداد الديون الضخمة والتعويضات التي فرضت عليهم.

وقال البراك في تصريح صحفي يوم امس «امر مزعج تلك الصدمات التي يتلقاها أبناء الشعب الكويتي من قبل هذه الحكومة التي فقدت السيطرة على نفسها خصوصا فيما يتعلق بعلاقتها مع العراق، وأنا اعلم كما يعلم الشعب الكويتي ان الحكومات المتعاقبة التي فشلت فشلا ذريعا في ترتيب هذه العلاقة بما يتناسب وكرامة الشعب الكويتي خاصة بعد التطورات الأمنية وترسيم الحدود بقرار أممي بعد عام 1990 وهي السنة التي احتلتها بها الجيوش صدام حسين وجيشه ونظامه».

واستغرب البراك «انه بعد الثقافة التي رسخها نظام صدام، النظام المجرم، في

أمواله للساسة العراقيين اعتقاداً منها بأنها تحمي نفسها، مشيراً الى ان هذه السياسة صوّرتنا وكاننا نحن الجناة وليس المجني علينا في هذه العلاقة وكل ذلك لأنكم لا تلتفتون للوراء ولا تقرّأون التاريخ. وأكد البراك ان الحكومة الكويتية لو كانت تقرأ التاريخ لقدرت تضحيات الشعب الكويتي من أجل الحفاظ على شرعية الدولة والحكم ولأنها لا تلتفت للوراء فهي برئيس وزرائها لا تعرف أعداد الرفات الكويتية الموجودة بالعراق وكَم منها ورفات الكويت وذويهم وصحيح هناك من يقول أننا لو نصبنا أنفسنا قضاة للماضي لأضعنا المستقبل لكن في علاقتنا بالعراق ان لم نتمسك بالماضي لنحتمي المستقبل خاصة من جار لا يراعي الجيرة ولا يقدر موقف الكويت في حمايتهم والدفاع عنهم وانهاء حكم نظام باطش، ولولا الله ثم الأراضي الكويتية لما تخلص المالكي ورفاقه من هذا النظام وظلوا معارضة في الخارج بأوروبا وأميركا.

وتابع البراك «أقول للمبارك افعل ما تشاء بكرامة الكويتيين وأنت تخاطب حكومة المالكي الآن ووقع ما تشاء من اتفاقيات معها لأنك تعيش الآن في عهد مجلس من صنيعتك جنته به لتمرروا به مشاريعهم واتفاقياتكم ولا تلتفت للوراء ولكن عندما تعود السلطة الرقابية للشعب والدستور للامة فإننا لن نكون بحاجة للاتفانك للوراء او قراءتك للتاريخ».

أذهان العراقيين والمتمثلة في ان الكويت جزء من العراق ان يأتي اليوم رئيس مجلس الوزراء الكويتي جابر المبارك بعد زيارته .. ليقول أننا لن تلتفت للوراء في علاقتنا مع العراق وهو ان دل انما يدل على ان رئيس مجلس الوزراء والحكومات المتعاقبة لا يقرأون التاريخ ولا يتلفنون للوراء ولو استخدم كل ما تفاقمت مشاكلهم الداخلية.. وتابع البراك موجها حديثه للمبارك «لو كنت تلتفت للوراء في هذه العلاقة بين الكويت والعراق لعرفت جيدا انها لا تتطلب منا الا المزيد من الحذر لأن اطامعهم تاريخية ومن قبل عهد المالكي فمنذ أيام الملك غازي ومرورا بجميع الأنظمة المتعاقبة على حكم العراق الى عهد صدام الذي قام بجريمته الكبرى هم يختلفون في كل شيء الا انهم يتفقون على شيء واحد وهو ان الكويت جزء من العراق بما فهم عهد المالكي ومن سيخلفه لحكم العراق».

وأضاف البراك «نحن نعلم ان حدودنا ستضيع فقد وصل بهم الحال الى زرع رجال استخباراتهم وعصاباتهم عليها وقاموا بتفسير الحواجز فيها رغم ان